ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات الإصلاحية خلال الأعوام السابقة الأمر الذى جعل الاقتصاد المصري أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وامتصاص أي صدمات خارجية. كما أدت الاجراءات الاصلاحية المنفذة إلى تزايد الثقة فى الاقتصاد المصري وهو ما يتضح من تحسن أداء أحدث مؤشرات الاقتصاد الكلي، **حيث حقق الاقتصاد المصرى نسبة نمو قدرها ٥.٦٪ في النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠، وتشمل عوامل النمو تجارة التجزئة بنسبة ١٤.٧٪، يليها القطاع الصناعي (١٢.٦٪) والقطاع الزراعى (١٢٪)، وقد ساهم عدد من القطاعات الرئيسية بشكل إيجابي في ذلك النمو، وعلى رأسها قطاعات تكرير النفط والاتصالات والبناء وصناعة السياحة.**

وفى سياق متصل، تسعى وزارة المالية لإستكمال جهود الإصلاح المالى لتطوير إدارة المالية العامة لما لها من مردود إيجابى على تحسين مؤشرات الأداء المالى، وترشيد الإنفاق العام، وضمان كفاءة توزيعه وفقاً للإحتياجات الرئيسية للمواطنين، فضلاً عن الدور الهام الذى تلعبه فى الإرتقاء بالخدمات العامة، وزيادة الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية وتحسين إدارة المخاطر المالية. ولتحقيق ذلك قامت وزارة المالية بإدخال بعض التعديلات على قانون ضريبة القيمة المضافة وذلك فى اطار الجهود المستمرة لتحسين كفاءة ادارة المنظومة الضريبية حيث قررت إعفاء ٧٤ مادة خام مستخدمة في تصنيع منتجات الأدوية من ضريبة القيمة المضافة. كما تبذل الحكومة جهودًا مستمرة لتسوية دعم الصادرات مع ٣٢ شركة مقابل استثمارات جديدة، وستشهد الاتفاقيات التي وقعتها وزارتي التجارة والمالية لدعم الصادرات المتأخرة المستحقة لـ ٣٢ شركة أجنبية ومحلية على مدار خمس سنوات.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً 5.6%، مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة**. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١.٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢.٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥.٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤.٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧.٢% ليحقق ١٧٣.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨.١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠.١% ليصل الى ١٥٦.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢.٤ نقطة خلال الشهر السابق.

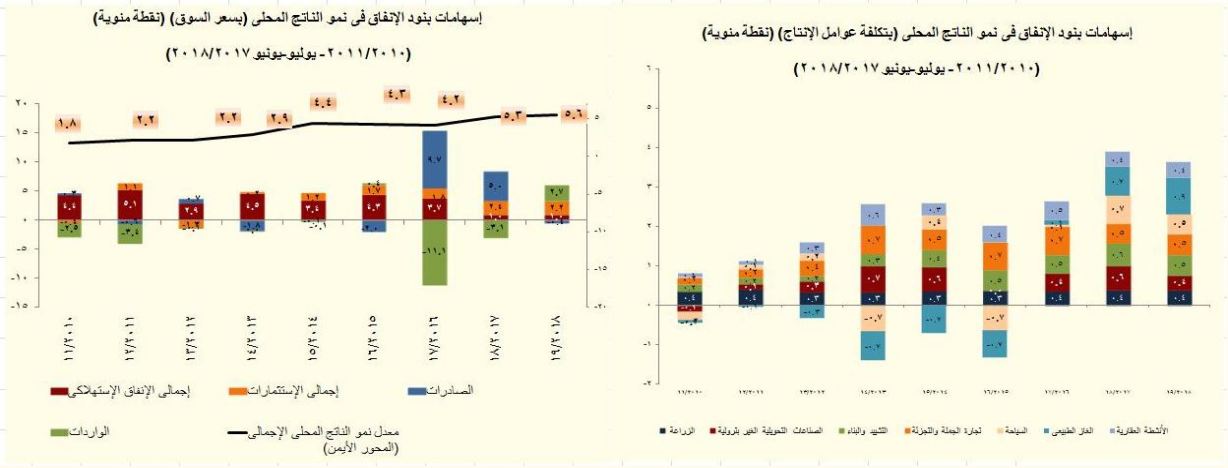

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.٩% ، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠.٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨.٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣.١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢.١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠.٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠.٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٤٧.١ نقطة خلال فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٦ نقطة في الشهر السابق، ومقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٧ في يوليو ٢٠١٣.
- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٥.٥ **مليار دولار خلال** فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقد تراجع مؤشر EGX-30 بنحو ٦.٥% ليحقق ١٣٠٠٨.٩ نقطة خلال شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ١٣٩١٨.٨ نقطة.

- **ارتفعت حصيلة الايرادات السياحية** بنسبة ٢٨.٢% لتسجل **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بما يعكس انتعاش أنشطة السياحة ويترجم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بقطاع السياحة باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد القومى التى تساهم فى زيادة معدل النمو وتوفير فرص العمل

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة** فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة. ولقد كان لتلك الإصلاحات أثر ملحوظ على تحسن مؤشرات الأداء المالى والتى تظهر فى **استمرار تحقيق فائض أولى** لنتائج الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة خلال **الفترة يوليو-يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩.**

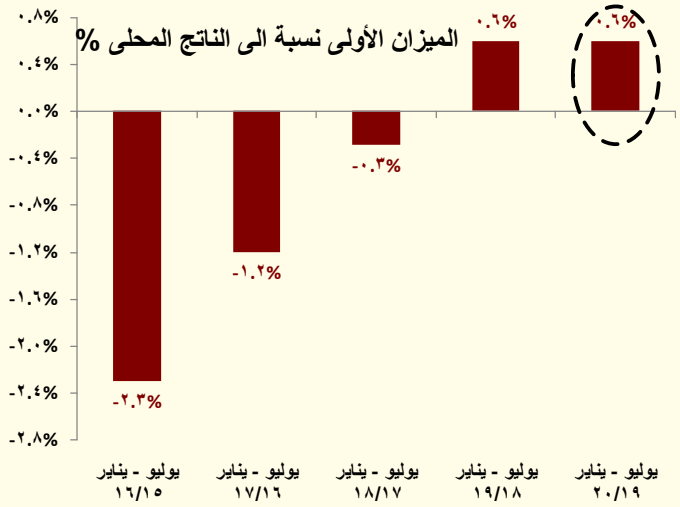

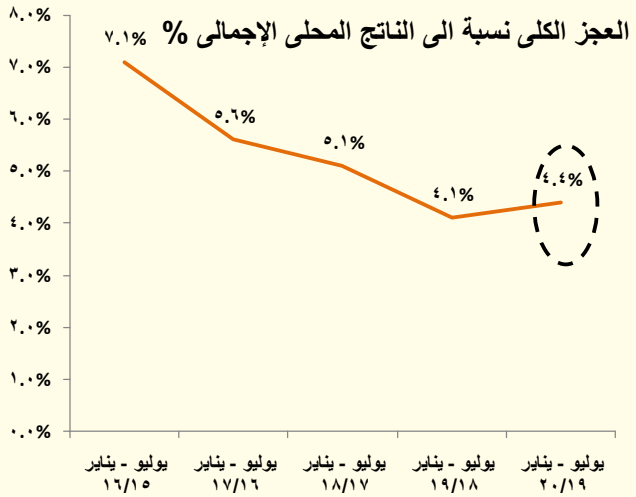

- **حيث تشير النتائج إلى تحقيق فائض أولي قدره ٣٤ مليار جنيه (٠.٦% من الناتج المحلى)** خلال **الفترة يوليو-يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩. وقد حقق العجز الكلى[1] للموازنة العامة للدولة نحو ٤.٤% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ 4.1% خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي. **وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٣.١%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٩.٧% خلال فترة الدراسة.**

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٤٧٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩ لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٣٦٦.٨ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٧.٥% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ١٣.٣مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢.٤%) لتسجل ١٢٠.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٧.٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧.٨%) لتحقق ٣٥.٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٧.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠.٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥.٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥.٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠.٥ مليار جنية،

الضرائب المحصلة من ارباح الشركات الأخرى بـ١٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٣.٦%) لتحقق ٤٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٥.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٢.٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٠.٢%) لتحقق ١٢.٢مليار جنيه خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة من السلع والخدمات لتصل ١٩١.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٢.٥% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٥.٢ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٥.١%) لتحقق ١٠٦.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠١.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث **إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية** بـ٧ مليار جنيه (بنسبة ١٩.٧%) لتحقق نحو ٤٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٥.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١.٤ مليار جنيه لتسجل ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة بنحو ٠.٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٤%) لتحقق ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحو ٢.٦ مليار جنيه (بنسبة ٨.١%) لتحقق ٣٤ مليار جنيه.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو- يناير 2020/2019

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-يناير		معدل التغير
	2020/19	2019/18	
الإيرادات	**473,422**	**459,052**	**%3.1**
الضرائب	366,808	357,607	%2.6
المنح	850	490	%73.4
الإيرادات الأخرى	105,765	100,955	%4.8
المصروفات	**737,105**	**672,138**	**%9.7**
الأجور وتعويضات العاملين	171,399	153,511	%11.7
شراء السلع والخدمات	36,331	33,539	%8.3
الفوائد	301,900	246,445	%22.5
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	105,826	125,961	%16.0-
المصروفات الأخرى	45,268	41,777	%8.4
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	76,381	70,904	%7.7
الميزان النقدى	**-263,682**	**-213,086**	
صافى حيازة الاصول المالية	**4,310**	**1,117**	
الميزان الكلى	**-267,992**	**-214,203**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.6%**	**0.6%**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-4.4%**	**-4.1%**	

- **أما على جانب المصروفات، فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى.** وقد إرتفعت إجمالى المصروفات الحكومية بنحو ٩.٧% خلال الفترة يوليو-يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢%) ليحقق نحو ٢٨.٩ مليار جنيه. وإرتفاع الإنفاق على التأمين الصحى والأدوية بنحو ٠.٥ مليار جنيه ليحقق ١.٧ مليار جنيه، مقابل ١.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ٢.٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨.٣%) ليحقق ٣٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما

حقق الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) نحو ٧٦.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ليرتفع بنحو ٥.٥ مليار جنيه مقارنة بـ٧٠.٩ خلال نفس الفترة من العام السابق، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الدين الداخلى والخارجى

وتوضح مؤشرات الدين انخفاض إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي) ليصل إلى ٤٦٥٥.٣ مليار جنيه (٧٥.٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي إنخفاض الدين المحلى بنحو ٣٦٩.١ مليار فى ضوء الإصلاح الجديد الخاص بالمعاشات الذى ساعد على حل مشكلة التشابكات المالية المعقدة من خلال الاتفاق على تحويل مبلغ ١٦٠.٥ مليار جنيه من الخزانة في ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمعدل زيادة سنوى تراكمى ٥.٨% لمدة ٥٠ عاما. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٩.٢ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

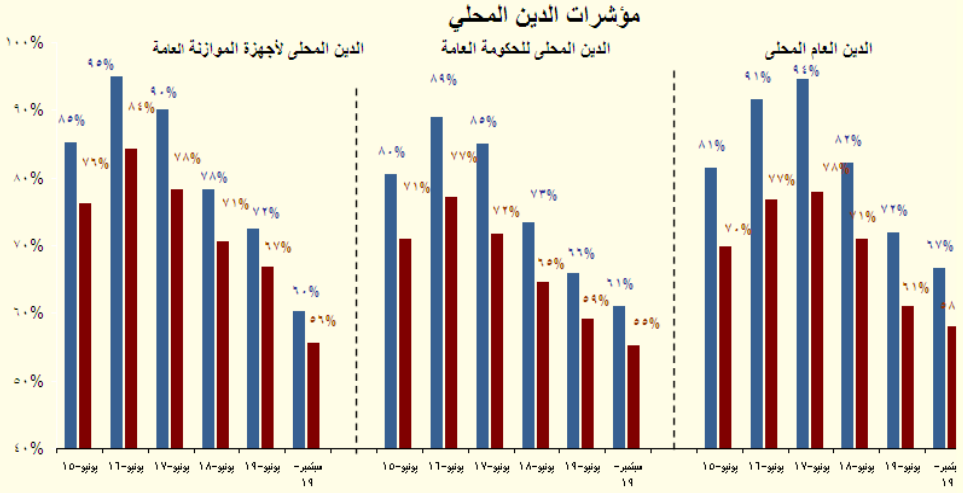

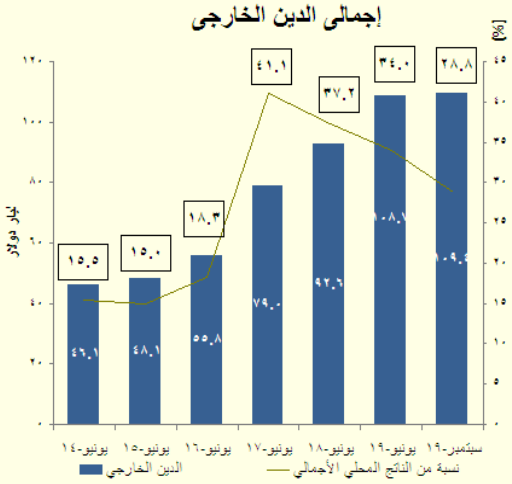

التضخم

- **تشير البيانات إلى ارتفاع معدل التضخم الشهرى بشكل طفيف ليحقق نحو٠.٧% خلال شهر يناير ٢٠٢٠، ليحقق معدل التضخم السنوى معدل نمو سنوى أحادى بلغ ٧.٢% خلال شهر يناير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢.٧% خلال شهر يناير ٢٠١٩. كما سجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو 6.0% خلال الفترة يوليو- يناير ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بـ14.5% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.**

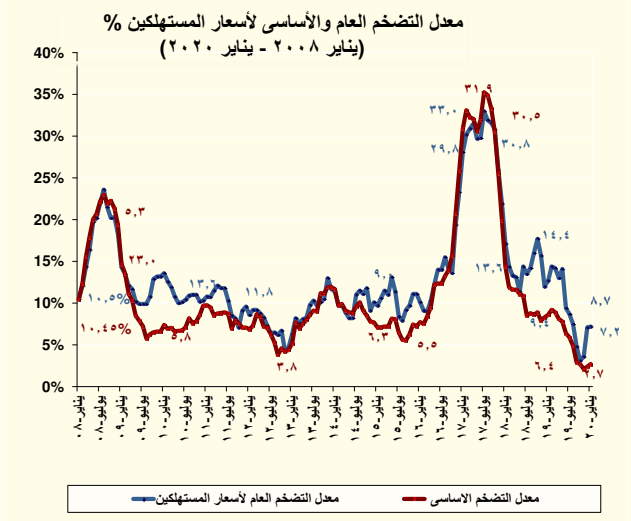

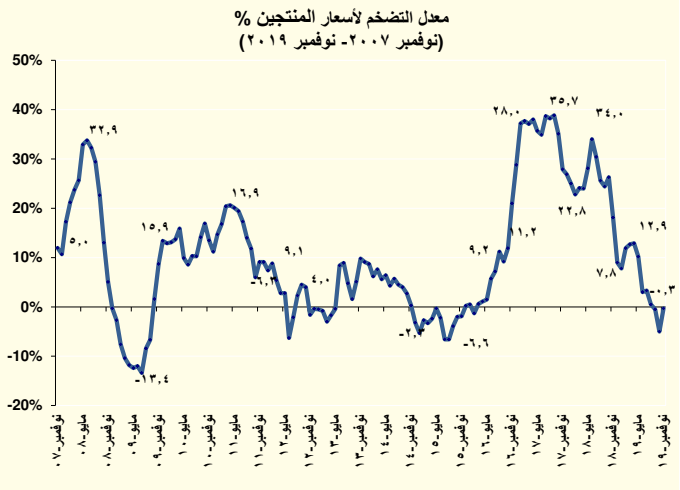

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٣.٣% (4110 مليار جنيه) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ ١٣.٢% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٣.٣ خلال ديسمبر ٢٠١٨. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لأشباه النقود إلى ١٢.٥% في ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ ١٢.٣ % في الشهر السابق. **بينما انخفض معدل النمو السنوي لكمية النقود إلى ١٥.٨% في ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ ١٦.١% في الشهر السابق **مدفوعاً بانخفاض معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ١٧.١%** في ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٨.٢ خلال الشهر.

ومن جهة أخرى، **فقد حقق معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية قيمة ايجابية للشهر السادس على التوالي**، بعد تسع سنوات من تسجيله قيم سالبة، **قدرها ١٧٢% (346.8 مليار جنيه) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ ١٤٤.١% في الشهر السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى **زيادة في معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي (بالجنيه المصري) بـ ١٤ درجة مئوية في ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ 4 درجات مئوية الشهر السابق كما ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي (بالدولار الأمريكي) إلى ٢٤.٧% في ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٨.٩ % في الشهر السابق.

وعلى نحو آخر، **فقد إنخفض النمو السنوى لصافي الأصول المحلية ليسجل 7.5% فى ديسمبر ٢٠١٩ (3763 مليار جنيه) فى** ضوء إنخفاض المطلوبات من شركات القطاع الخاص إلى 12.8%، مقابل انخفاض 13% الشهر السابق.

وقد انخفضت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدي البنك المركزي - إلى ١٠.٩% (4235.9 مليار جنيه) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ 11.2% الشهر السابق. **جدير بالذكر أن نسبة ٨٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي**. بينما، **ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 44.6 %في نهاية ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة بـ ٤٤ % الشهر السابق. **وقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض إلى ٤.٢ % (١٨٢٩.٩ مليار جنيه) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩**، مقارنة ب ٤ % الشهر السابق.

- وفى سياق متصل، **قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٠ الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير عند ١٢.٢٥%و١٣.٢٥% و١٢.٧٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر الإئتمان الخصم عند ١٢.٧٥%.**

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠.٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى 2019 /٢٠٢٠.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان التجارى** بنحو ١ مليار دولار ليحقق ٨.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، **وإنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية** بشكل ملحوظ بنسبة ٣١% محققاً ١.٤ مليار دولار. بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى** والمالى بلغ ٠.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلى:

- **تزايد الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ١٨% بنحو ٠.٧ مليار دولار لتحقق ٤.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية).
- **إنخفاض الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة ٢% بنحو ٠.٣ مليار دولار لتحقق ١٢.٩ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، والخشب الخام والمكثف، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات).
- **إرتفاع المتحصلات من السياحة** بنسبة ٧% بنحو ٠.٣ مليار دولار لتحقق ٤.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع المدفوعات من السياحة بنسبة ٣٣% بنحو ٠.٢ مليار دولار لتحقق ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (الأمر الذى أسفر عن إستقرار صافى ميزان السياحة ليحقق ٣.٢ مليار دولار)
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٥% لتسجل ١.٥ مليار دولار.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٤% بنحو ٠.٨ مليار دولار لتحقق ٦.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٠.٧ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠.٩ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٢.٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة**، مقابل ١.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد **في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١.٥ مليار دولار، والاستثمارات في قطاع البترول لتصل ٠.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة**.